

الهجرة غير الشرعية في المتوسط نحو أوروبا في ظل جائحة كورونا: المسار والتحويلات

Illegal migration on average to Europe under the Corona pandemic: Track and Transitions



أحلام عابد ADED Ahlam

جامعة سطيف2، الجزائر، a.abed@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2023/07/01

تاريخ القبول: 2023/04/17

تاريخ الإرسال: 2023/02/08

ملخص:

تميزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي المتوسط نحو أوروبا بالعديد من المحطات التاريخية وفق مسارات متباينة متعلقة ظروف دول المنطقة، وبالتحديد بعد الأزمة الأمنية والسياسية التي شهدتها في 2010 وفي ظل جائحة كورونا، إذ عرفت تفاوتاً بين منحنى تناولي وآخر تصاعدي زاد من حدتها، ونتج عنه العديد من التحويلات والانعكاسات، وهي الإشكالية التي يسعى المقال معالجتها، انطلاقاً من افتراض أن فهم واستيعاب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط نحو أوروبا، يتطلب قلب الظاهرة على مختلف جوانبها وإدراجها في إطارها الزمني، ليخلص في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها أن: مسار الهجرة غير الشرعية المغربية اتجاه أوروبا عرفت تبايناً مثلت فيه الجائحة تحولا كبيرا بزيادة تفاقمنا نتيجة عدم وجود سياسات رشيدة وفعالة لدول منطقة المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ جائحة كورونا؛ المنطقة المغربية؛ دول أوروبا؛ المسار والتحويلات.

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration between the two shores of the Mediterranean towards Europe has known many historical stations according to different paths related to the conditions of the countries of the region, especially after the security and political crisis that it witnessed in 2010 and in light of the Corona pandemic, as it varied between one approach and an upward one that increased its intensity, and resulted in many Among the transformations, which is the problem that the article seeks to address, based on the assumption that understanding and assimilating the phenomenon of illegal immigration in the Mediterranean basin towards Europe requires turning the phenomenon into its various aspects and including it in its temporal framework. Europe experienced a contrast in which the pandemic represented a major shift, with our exacerbation increasing as a result of the lack of rational and effective policies for the countries of the Maghreb region.

Keywords: Illegal immigration; corona pandemic; the Maghreb region; European countries; track and transitions

* المؤلف المرسل: أحلام عابد، a.abed@univ-setif2.dz

مقدمة:

تمثل الهجرة غير الشرعية مظهرا من مظاهر بحث الإنسان الدائم عن العيش الكريم، ينتقل فيه بين حال وترحال، في سعيه للوصول إلى بلد يحسب أن العيش فيه هنية، وقد عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كنتيجة طبيعية لحالة المنع والغلق أمامها إلى الدول الأوروبية وسياساتها المتبعة، التي أسهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون بالبشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية، مما زاد من تفاقمها مخلفة مآسي إنسانية تجلب في قوارب الموت في البحر المتوسط، والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة ومتداولة.

إن فهم واستيعاب موضوع الهجرة غير الشرعية المغربية إلى أوروبا، لا سيما فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ومحاولة تشخيص الحقائق والمعطيات الموضوعية المكرسة لها، كمعطى واقعي فرض نفسه علينا واحتل الواجهة في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا، الذي رفع تحديات أمام الدول بالإسراع إلى غلق حدودها، بهدف مجابهته والقضاء عليه، قبل أن يستفحل ويمتد إلى كامل حدودها، وأصبح لزاما عليها سن تشريعات وقوانين لمراقبة وتأمين مناطقها الحدودية، على غرار وضع خطط وسياسات للحجر الصحي، في إطار وظيفة حدودها السياسية، والتي نتج عنها توقف لحركات الهجرة غير الشرعية.

ترتبطا على ذلك، تسعى هذه الورقة البحثية توضيح تطور مسار الهجرة غير الشرعية لدول الحوض المتوسط نحو أوروبا، بالتركيز على الفترة التي شهدت خلالها دول المنطقة أوضاعا سياسية وأمنية متأزمة من ثورات واحتجاجات بعد 2010، وأهم تحولاتها مع جائحة كورونا، وهو ما يحيلنا إلى طرح الإشكال التالي:

كيف كان تأثير جائحة كورونا على مسارات وتحولات الهجرة غير شرعية لدول المتوسط نحو أوروبا؟

تفرعت عنه جملة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- 1- ما هي أهم مسارات الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا؟
- 2- ما هي أبرز التحولات التي أثرت على الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا بفعل جائحة كورونا؟

محاولة منا للإجابة عن الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضية التالية:

"إن فهم واستيعاب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط نحو أوروبا، يتطلب قلب الظاهرة على مختلف جوانبها وإدراجها في إطارها الزمكاني، الذي يقر بعدم فعالية سياسات دول المغرب العربي، خاصة بعد الأوضاع السياسية والأمنية الذي شهدتها بعد 2011، والتي زادت من حدتها، إلى غاية ظهور جائحة كورونا التي مثلت هي الأخرى انعكاسا على مسارها".

تم توظيف المنهج الوصفي من خلال عرض واقع الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا)، وكذا المنهج التحليلي للوقوف أمام أهم المتغيرات والأسباب التي تقف وراء تفاقم هذه الظاهرة، وصولا إلى البحث عن أهم تحولاتها التي يمكن تأثيرها على دول المنطقة.

من هذا المنطلق، يجب الوقوف على أهم مسارات هذه الهجرة، التي عرفت تفاقماً بعد الأوضاع السياسية والأمنية التي تعرضت لها في 2010، إلى غاية ظهور الجائحة في 2020، وذلك للوقوف أمام أهم التحولات التي من شأنها التغيير في ظاهرة الهجرة غير الشرعية المغربية اتجاه أوروبا من خلال دراسة محورين أساسيين كالآتي:

1. الهجرة غير الشرعية المغربية اتجاه أوروبا: المفهوم والمسار

تعتبر الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط من أهم المشكلات التي تواجه دول منطقة المغرب العربي، حيث تمثل استمراراً طبيعياً ونتاجاً للعلاقات التاريخية بين ضفتي المتوسط، كما أن الاضطرابات المترتبة عليها، تؤدي إلى المساس بخصوصيتها، وتشكل تهديداً كبيراً لأمنها القومي ولصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أعطت للاتحاد الأوروبي المبررات الكافية من أجل تشديد منح التأشيرات لمواطني العالم الثالث، وخاصة مواطني حوض البحر المتوسط، والتي عرفت تزايداً مع جائحة كورونا.

أ. الحدود المفاهيمية للهجرة غير الشرعية

تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، وهي حق من حقوق الإنسان حثت عليه الأديان السماوية، وأقرتها ميثاق الأمم المتحدة، وعرفت بأنها: "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود دولة، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة" (الأمم المتحدة 1948، ص.2)

وهي: "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال/ الأصل (Place of origin) إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول (Place of destination)، وتنقسم إلى نوعين: الهجرة الداخلية، التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، والهجرة الخارجية أو الدولية، التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى، بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة" (دخالة 2014، ص.115).

تعرض مفهوم الهجرة غير الشرعية للعديد من التطورات، إذ أطلق عليها بداية بالهجرة غير الموثقة Undocumented Migration، وتطور ليصبح مفهوم الهجرة غير القانونية أو الشرعية Illegal Migration، وبعدها ارتبط بمصطلح الأمن الإنساني، فأخذ يظهر مقروناً بمصطلح Humain Security and Migration، ثم بمفهوم الاتجار بالبشر Human Trafficking، ومن أبرز إسهاماتها التعريفية، نذكر ما يلي (شتيوي م. 2014، ص.6):

-منظمة الأمم المتحدة: "دخول غير مقيّن لفرد من دولة إلى أخرى، عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من أشكال تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

-المفوضية الأوروبية: "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إلى إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (ناجي 2008، ص. 119).

-المكتب الدولي للعمل BIT: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، ويعتبر مهاجر غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية" (العبدلي 2019، ص. 571).

-المنظمة الدولية للهجرة: "هي حركات انتقال تجاري خارج المعايير التنظيمية للبلدان المرسلات وبلدان العبور والبلدان المستقبلية، فهي من منظور بلدان المقصد الدخول أو البقاء أو العمل في البلد دون التصاريح أو الوثائق اللازمة بموجب الهجرة، أما من منظور البلدان المرسلات، فالوضع النظامي يظهر مثلا في حالات عبور شخص للحدود الدولية دون جواز سفر أو وثائق سفر صالحة، أو لا يلبي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد، ولكن ثمة ميل إلى حصر استخدام مصطلح "الهجرة غير القانونية" في حالات تهريب اللاجئين أو الاتجار بالأشخاص" (الأمم المتحدة 2018، ص. 122).

استنادا لما سبق، وبالرغم من اختلاف وتباين مدلولات مفهوم الهجرة غير الشرعية، بين غير شرعي وغير قانوني، أو غير نظامي، أو سري، أو الحرق، أو الهجرة القسرية، إلا أنها تفيد في أنها، ظاهرة تتعلق بحالات أفراد تركوا موطنهم الأصلي لسبب من الأسباب، واتجهوا إلى وجهة أخرى/ أو دول أجنبية بطرق غير معتادة، وبقوا فيها دون احترام التنظيمات المتعلقة بالبقاء فيها.

نخلص بالقول، إلى أن الهجرة غير الشرعية تختلف مدلولاتها وتشابك مظاهرها، حسب خصوصية كل منطقة من العالم، وهذا من منظور الباحث تريبالا/Triballa، في أنها تعني تلك الحركة من منطقة إلى أخرى بغية تحسين العيش أو الاستقرار، إلا أن الهجرة غير الشرعية تعتمد على شبكات سرية، وهي عبارة عن عصابات تنطوي ضمن المنظمات الإجرامية، تعمل على تسهيل واستدراج وتوجيه المهاجر أو عدد مهاجرين، وتنتشر في المناطق التي تعرف أزمات سياسية، وأمنية، واقتصادية، وتفشي ظاهرة العنف البنيوي، ومنها منطقة المغرب العربي.

ب. مسارات الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا: التطور والواقع

*-التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط نحو أوروبا:

عُرفت منطقة المتوسط بالعديد من الهجرات وفق محطات تاريخية مهمة نحو أوروبا، والتي تعود لفترة ما قبل الحربين العالميتين، وتحديدًا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت تتم من الشمال إلى الجنوب، بدءًا بالرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة (أمريكا)، وبعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق أفريقيا، بحثًا عن موارد

إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة، للظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي (<https://bit.ly/2SyAv8a>).

المتتبع لمحطات ظهورها، يجد بأنها بدأت بنمطها الاجتماعي في فترة الح 1ع، عندما فرضتها فرنسا على سكان المنطقة لتعزيز التعبئة العسكرية وانقاذ مصانعها، ولأن احتياجاتها الاقتصادية والحربية آنذاك دفعت بها إلى توظيف 50 ألف شخص من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) (فوكة 2014، ص.96).

لقد تعرضت خلالها هذه الدول لأشكال مختلفة من الهجرة الطوعية والقسرية، القانونية وغير القانونية/ الفردية والجماعية، وعرفت بالموجة الأولى من المهاجرين الذين تم إجبارهم على الانضمام للجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، أين تم تجنيد أكثر من مليون شاب إفريقي وأغلبهم من الجزائريين، كما عمل آلاف المهاجرين المغاربة في قطاعي الزراعة والتعدين في فرنسا، بينما تم تجنيد مئات الآلاف منهم في الجيش الفرنسي خلال الح 2ع، والذين قاموا بإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب، وتم إحصاء أكثر من 250 ألف مهاجر مغربي في فرنسا، منهم 220 ألف جزائري، و20 ألف مغربي، و5 آلاف تونسي (Annaji, 2010, P.7).

ما يؤكد، أن هذه الفترة تميزت بهجرة واسعة من شمال المتوسط الأوروبي إلى جنوبه الإفريقي، عبر حركة الاستعمار الأوروبي، التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية في إفريقيا، نتيجة لتطور الثورة الصناعية في أوروبا، حيث شهدت القارة الأوروبية وجها جديدا للهجرة، وشكلت بداية الازدهار الاقتصادي (1950-1970)، وتأسست سنة 1957 "المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، فأصبحت القارة الأوروبية وجهة للمهاجرين، وتحولت بعض دولها من دول مصدرة للمهاجرين حتى أوائل القرن العشرين، إلى دول مرسله لهم مثل إسبانيا وإيطاليا، رغم أن حركة الهجرة تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية في فترة السبعينيات، إلا أنه وخلال الأزمة البترولية توقفت دول أوروبا الغربية عن استقبال اليد العاملة من خارج أوروبا خاصة دول جنوب المتوسط (شاويش 2018، ص. 21).

كما برزت أهمية الهجرة خلال هذه المرحلة، بمساعدة أوروبا في مواجهة حاجاتها من اليد العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الاستراتيجية، أما المهاجرين من دول الجنوب المتوسط، فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، وكذا أهمية اقتصاديات في تنمية اقتصاد بلدانهم الأصلية (ختو 2011، ص. 25).

في المقابل، قامت حكومات أوروبية بتبني خطاب سياسي مناهض للهجرة، من خلال نشر بعض الأفكار التي روجت أن عهد الهجرات الكبرى قد ولى، وأن اليد العاملة الأوروبية ستحل محل الأجنبية، وإلى التقدم التكنولوجي خاصة في تعاملها مع الدول المغاربية، ونتيجة لذلك سارعت أغلب دولها كبريطانيا، وفرنسا، والنمسا، منذ منتصف السبعينات إلى غاية الثمانينات وضع مجموعة من التشريعات والقوانين المتعلقة بالهجرة، وغلب عليها السياسات الصارمة والمتشددة قبل سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة (شاويش 2018، ص. 22).

تزامن مع هذا الفعل، بإغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، ولكن ما لبث أن تطورت ظاهرة الهجرة بعد نهاية الحرب الباردة إلى هجرة الكفاءات والأدمغة، نظرا لما تمتاز به الدولة المستقبلية من

تفوق علمي، واكمه بروز نمط من الإنتاج يطلق عليه "الرأسمالية المعرفية"، في ظل ازدياد حاجة الدول المتقدمة إلى مؤهلات وكفاءات علمية دأبت على جلبها من دول جنوب المتوسط، ما عرف لا حقا بسياسات "الهجرة الانتقائية".

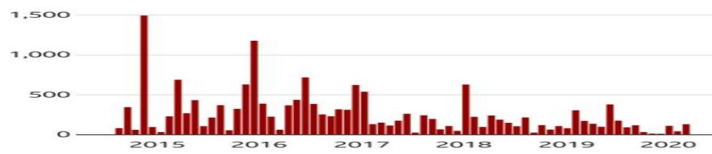
وهكذا، أفرزت سياسات الهجرة المتبعة من طرف دول أوروبا الغربية، بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط، وبالتحديد الدول المغاربية بداية من التسعينيات، وما ساعدها في ذلك وجود العديد من العوامل سواء من دول المصدر أو المستقبل، بالإضافة إلى عامل أساسي والمتمثل في العامل الجغرافي في خوض مغامرة عبور البحر المتوسط نحو ضفته الشمالية، ومع تزايدها أدى إلى إغلاق الحدود.

رغم محاولات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط نحو أوروبا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أنها عرفت تفاقمًا وبالأخص بعد الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها معظم الدول العربية والمغاربية في 2011، والتي كانت عاملاً مساعداً في تصاعدها.

*واقع مسارات الهجرة غير الشرعية لحوض المتوسط نحو أوروبا: من وبعد الثورات العربية 2011

أدت الأوضاع السياسية والأمنية في البلدان المغاربية، بسبب الثورات العربية في كل من تونس وليبيا والحراك الشعبي في الجزائر، إلى تفاقم مسارات الهجرة غير الشرعية، وإلى لجوء الكثير من المهاجرين لوضع غير شرعي للدخول أو الإقامة أو العمل في بلد ما، ليصبحوا بذلك أكثر عرضة للتهمة والاستغلال وانتهاك حقوق الإنسان، حيث خلفت هذه الأوضاع العديد من الضحايا، "فبحسب أرقام المنظمة الدولية للهجرة تم تسجيل أكثر من 2600 حالة وفاة بين جوان 2019 ونهاية عام 2020" (<https://bit.ly/3x7QMYB>).

أكدت العديد من الإحصائيات الصادرة سنة 2015، أنه خلالها ارتفعت أعداد رحلات الموت بشكل كبير عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي الآن ذاته، تزايد عدد القتلى والمفقودين، ومع نهاية شهر جوان من سنة 2017، بلغ عدد القتلى والمفقودين في عرض المتوسط قرابة 500 شخص، إذ ارتفعت معدلات الهجرة سنة 2015، لكنها تعد أقل دموية مقارنة بسنة 2016، نظرا لعمليات الإنقاذ المكثفة تحت إشراف الأمم المتحدة، ووفقا للأرقام الصادرة، بلغ عدد القتلى والمفقودين في الفترة الممتدة بين شهر جانفي وجوان من سنة 2015 وسنة 2016، قرابة 5000 شخص 16، ويعكس هذا الارتفاع في عدد الوفيات، إلى الصعوبات التي تحيط بظروف الرحلات لاجتياز البحر الأبيض المتوسط، ويعزى ذلك أساسا إلى هشاشة القوارب المستعملة في الرحلات، وإلى استخدام المهربين قوارب مطاطية، في ظل حملات مكافحة التهريب التي تقودها الدول الأوروبية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:



الشكل رقم 01: يمثل عدد الضحايا في حوض المتوسط نحو أوروبا (2015-2020)

المصدر: مشروع المهاجرين المفقودين IOM، عبر الرابط: <https://bbc.in/3x5IUXw>

تم تسجيل في السنوات الأخيرة، تراجعاً لأعداد المهاجرين غير النظاميين من ليبيا نحو السواحل الأوروبية، نتيجة مذكرة التفاهم بشأن الهجرة بين إيطاليا وليبيا، التي بموجبها تساعد إيطاليا سلطات خفر السواحل الليبية في إيقاف القوارب في البحر وإعادة الأشخاص إلى مراكز الاحتجاز في ليبيا، حيث يتم احتجازهم بصورة غير قانونية ويتعرضون لانتهاكات جسيمة (<https://bit.ly/3Ydhr8C>).

بناءً عليه، تعتبر منطقة البحر المتوسط، حسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة، المنطقة الأكثر دموية في العالم، بين عامي 2000 و2017، حسب ما خلفته من العديد من الضحايا، وإن كان العدد القياسي للمهاجرين بدأ يتراجع في عام 2017، والسبب هو التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وليبيا لوقف تدفق المهاجرين، إذ يؤدي إغلاق الطرق الأقصر والأقل خطورة للهجرة غير الشرعية إلى فتح طرق أطول وأكثر خطورة، ما يزيد من احتمال الموت في البحر، وكذا إلى غياب المسارات القانونية للمهاجرين الغير شرعيين (<https://bit.ly/3DLlpGU>).

2. تحولات الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا بفعل جائحة كورونا

مثلت سنة 2020 استثنائية في مجال الدراسات الأكاديمية، ومنها الدراسات الأمنية، حيث شهد العالم في غضون جائحة عالمية استولت في مواجهتها القوى الدولية-عظيمة وصغيرة، فقد أثبتت الجائحة الحاجة الملحة لتفسيرات وحلول أمنية، عجزت الدول في استيعاب حجم الخطر والتهديد الذي تشكله على حياة الأفراد، خاصة في التهديدات الأمنية الجديدة، ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما أن المتتبع اليوم لتطورات انتشار فيروس كورونا، يسجل تنامي العجز في التعاطي معها حتى من قبل الدول الكبرى، بسبب عدم فاعلية اللقاحات وظهور المتحورات الجديدة من متحور داليا إلى متحور أو ميكرون، فما بال الدول ذات الأنظمة السياسية الهشة كدول المغرب العربي، التي تعرف أزمات سياسية وأمنية.

لذا، سنحاول في هذا العنصر فهم أهم تحولات الهجرة غير الشرعية في ظل جائحة كورونا، إذ كان من وراءها تسجيل انخفاض في مستوى تدفقها مقارنة بالسنوات السابقة، والتي بلا شك لها تأثيرات بالنسبة للدول المستقبلية، والمتمثلة أساساً في البعد الصحي، غير أن أوروبا ظلت لسنوات تعاني من المشاكل الصحية المترتبة عن هذه الظاهرة بفعل انتقال الأمراض والفيروسات، إلا أنها لم تكن بالخطورة البالغة كما هو الحال بالنسبة لفيروس كورونا المستجد، الذي لم تتمكن السياسات الصحية والوقائية الدولية السيطرة عليه منذ ظهوره لحد الآن.

أ. جائحة كورونا: المفهوم والتداعيات

تمثل جائحة كورونا من الأحداث التي ستخلف تحولا في النظام الدولي والإقليمي على غرار الأحداث الدولية السابقة، حيث مازال يتعامل معها على أنها "عدو مجهول"، ومن هنا بدأت نقطة التحول التي برزت معها نظريات المؤامرة وتبادل التهم والحديث عن مواجهة حرب بيولوجية، تختلف عن الحرب العسكرية المدججة بالأسلحة، فهي حرب ضد عدو خفي تواجه البشرية (الحافظ 2020، ص.ص. 49-50).

لذا، تعتبر الجائحة بمثابة حرب مختلفة عن الحروب القديمة من حيث الأطراف والأدوات، تتمثل في "عدو غير مرئي"، ومعركته غير محددة، ولا تصلح معه الأدوات والأسلحة التي كانت تستخدم سابقا، حيث أصبحت الأدوات الجديدة هي الكاميرات وآلات الفحص الطبي وأجهزة التنفس الصناعي،...، ولم تعد المؤسسة

السياسية التقليدية قادرة أو غير مؤهلة للتصدي للعدو الجديد، وغير قادرة على مواجهة الضغط النفسي والتصدع الاجتماعي الذي يُحدثه (التجاني 2020، ص. 66)، فأدى بالوحدات السياسية-الدول- إلى إقرار حالة الطوارئ.

إن ظهور الوباء القاتل الذي عرف باسم كورونا المستجد ثم اسم كوفيد 19 (COVID-19)، أو كما يسميه البعض سارس 2 / SARS-2، في 19 ديسمبر 2019 في منطقة ووهان Wuhan بالصين، وقد ذكر أن مصدره يعود إلى السوق العمومي للأسماك، حيث تناولت سيدة في التاسعة والأربعين من عمرها حساء البطاطا bat soup، فأصيبت بأعراض مرض فتاك لم تعرف حقيقته في أول الأمر، إلا أن أحد الأطباء الدكتور لي ونليانق/Li Wenliang، استطاع في 23 ديسمبر 2019 أن يتعرف على الفيروس القاتل، فقام على الفور بنشر تحذير صارم لزملائه الأطباء على صفحته الخاصة، ولكن سرعان ما تم استدعاؤه إلى مكتب الأمن العام ووجه له اتهام بأنه ينشر معلومات كاذبة تضر بالنظام الاجتماعي، وطلب منه سحب الإعلان، وبعد أيام قليلة أصيب الدكتور لي نفسه بأعراض المرض، فأخذ إلى المستشفى، وقام للمرة الثانية بنشر صورته وهو في سرير الموت، يتنفس من خلال الأجهزة الاصطناعية، وكان ذلك المشهد الذي أربع العالم كله، ولم تصبح وفاته أزمة سياسية للرئيس شي جنبيق/Xi Jinping فحسب، وإنما غدت أزمة عالمية (التجاني 2020، ص.ص. 62-63).

إن تداعيات الجائحة التي اجتاحت 210 دولة حول العالم لم تقف عند حد التداعيات الصحية، بل امتدت لتشمل الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية....، وعند تحليل كيفية تعامل الوحدات السياسية (الدول) مع مدخلات هذه الجائحة (سرعة الانتشار، وتزايد عدد الإصابات، وتزايد نسبة الوفيات)، نجد أن ردود الأفعال والمخرجات لم تتعد سوى الإجراءات الفردية من قبل الدول حسب إمكانياتها المتاحة، حيث انكفت كل دولة على ذاتها محاولة للحد من انتشارها، وقامت بإغلاق الحدود البرية والمنافذ البحرية والمطارات والحد من حرية الحركة والتنقل، من خلال قوانين الطوارئ أو الدفاع، فالأكيد أن كل هذه الإجراءات كانت لها تأثيرات على ظاهرة الهجرة غير شرعية، سواء من حيث الفواعل، والأدوات، وبيئة التفاعل، لأن النظام الدولي اليوم أصبح، يواجه عدوا مجهولا لا يرى بالعين المجردة، قليل الاحتمال عظيم التأثير، وبشكل متغيرا بنمط متوقع دون وجود استعدادات مسبقة لمواجهة (عبد الحي 2020، ص. 1).

ب. تحولات الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا في ظل جائحة كورونا:

أدت الأزمة الصحة بسبب جائحة كورونا إلى تغيير المشهد العالمي ومنه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث علقت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية الأممية للاجئين برنامج إعادة التوطين وبرنامج العودة الطوعية الذي كان من المقرر أن يتيح لأكثر من 14700 مهاجر العودة إلى بلادهم الأصلية، نتيجة انتشار الفيروس وفرض قيود على الرحلات الجوية الدولية (<https://bit.ly/3YdhR8C>).

في هذا الإطار، يستخدم المشككون في أوروبا المخاوف من انتشار أكبر للجائحة بالدعوة إلى مزيد من الغلق والحواجز الوطنية، خاصة في بداية الوباء الذي انتشر في إيطاليا بشكل كبير، وهو ما خلق معضلة كلاسيكية للاتحاد الأوروبي، بين الضغوط السياسية المحلية والاستجابات الوطنية، أين طالبت العديد من الجهات بضرورة الغلق الصارم للحدود الوطنية داخل فضاء شنغن (سعداوي 2021، ص. 28)/ Schengen، وهو ما يفسر الاعتماد على الذات من خلال تعزيز مفهوم المصلحة الوطنية في سبيل مواجهة جائحة كورونا، وهو

المنحى الذي أخذته أغلب دول أوروبا الغربية التي تتبنى المذهب الليبرالي، بحيث أقرت تسع دول فيها بما فيها فرنسا العمل بأحكام الطوارئ لإعادة بعض الضوابط في أوقات مختلفة (الشرقاوي 2020، ص. 9).

لذا كان لتأثير الإجراءات الوقائية لا سيما المتعلقة بالحجر المنزلي وغلغ الحدود وتوقف حركة النقل البري والبحري والجوي، في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو ما عجزت عن انجازه الاستراتيجية الأوروبية لسنوات منذ 2011، خاصة الدول المطلة على البحر المتوسط المقصد (إيطاليا وإسبانيا)، حيث جعلت المهاجرين غير الشرعيين يتراجعون عن فكرة الهجرة لتفادي الإصابة بالفيروس، وهو ما أثبتته إحصائيات منظمة الصحة العالمية، إذ سجلت انخفاضا وتراجعا في نسبة المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط اعتبارا من جوان 2020، وذلك بفرض 216 دولة أكثر من 45300 قيود سفر لاحتواء انتشار الفيروس من بين 763 مطارا تم مسحها حول العالم، وتم إغلاق 69% جزئيا أو كليا، وإغلاق أكثر من 80% من المعابر الحدودية البرية جزئيا أو كليا، وهو ما يفيد في أن الجائحة أسهمت في وجود التقديرات التالية (<https://bit.ly/3JP9ZFN>):

- تراجع أعداد المهاجرين الدوليين بنحو مليوني مهاجر بحلول منتصف عام 2020، أي بنسبة 27% أقل من النمو المتوقع منذ منتصف 2019.

- يشير البنك الدولي إلى أن الجائحة قد تخفف حجم التحويلات المرسلة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من 548 مليار دولار في عام 2019 إلى 470 مليار دولار في عام 2021، أي بانخفاض قدره 14%.

- تكرار دعوة المنظمة الدولية للهجرة الدول إلى اتخاذ خطوات عاجلة واستباقية للحد من الخسائر في الأرواح على طرق الهجرة البحرية إلى أوروبا والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

يتضح هنا، الأثر الإيجابي لجائحة كورونا في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال توقف حركة المهاجرين، بسبب القيود، وما ترتب عن ذلك من عدم توفير الصحة للمهاجرين غير الشرعيين على الأراضي الأوروبية وفي مراكز الاحتجاز، وإلى تضرر الاقتصاد العالمي وعدم قدرة الاقتصاد الأوروبي استيعاب المزيد من المهاجرين، وهو ما جعلهم يتراجعون عن فكرة الهجرة (Meer & Villegas, 2020, P.2).

كان الانخفاض في 2020 بفعل الجائحة، نتيجة طبيعية ومنطقية لإجراءات التقييد من السفر، ولإدراك المهاجرين غير الشرعيين سهولة اكتشاف أمرهم، والخوف من المصير المجهول عند الوصول إلى أوروبا مادامت الحياة شبه متوقفة هناك، مما يصعب الحصول على المأوى والأكل والعمل، وإضافة إلى الخوف من الإصابة بالفيروس بعد أن سجلت الدول الأوروبية أكبر نسبة من الإصابات والوفيات (بلفاسم 2021، ص. 488).

في المقابل، كان للجائحة تأثير سلبي على مسار الهجرة غير الشرعية لحوض المتوسط اتجاه أوروبا، وهو الأمر الذي تنبأ إليه العدد من الخبراء، مثل برام فروس/Bram Fross الخبير بمركز الهجرة المختلطة (Mixed Migration Center) في جنيف بسويسرا، لوكالة الأنباء الألمانية بالقول: "ستزداد الحاجة أو الرغبة في الهجرة، لكن إمكانات الهجرة ستتقلص على الأرجح"، حيث شهد العام 2020 انخفاضا واضحا في عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير، ويرجع فروس ذلك، إلى القيود التي فرضت على السفر لمنع تفشي كورونا وإغلاق الحدود في العديد من البلدان، فضلا عن العواقب الاقتصادية

بسبب أزمة كورونا، إذ انخفض دخل الكثيرين ولم يعد بإمكانهم القيام برحلة غير قانونية باهظة الثمن (<https://bit.ly/3JPYWwk>).

إذ سجل في 2021، زيادة بأكثر من الضعف مقارنة بسنة 2020، بسبب القيود التي فرضها وباء كورونا، وإلى انخفاض عدد المهاجرين الذين يعبرون الحدود الأوروبية بنسبة 13%، وفقا للبيانات الأولية التي جمعها وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، وهو أول انخفاض في عدد المهاجرين منذ الزيادة الهائلة التي حدثت في عام 2015، مما يعني أن الإغلاق بسبب جائحة كوفيد19 تسبب في انخفاض بشكل كبير من تدفقات الهجرة غير الشرعية، ومنذ إعادة الفتح تزايد عدد المهاجرين ([ly/40xiQCh](https://bit.ly/40xiQCh)).

فمع ظهور وانتشار الفيروس، أصبحت عدد وسائل الهجرة المنتظمة أقل مما كان عليه قبل شهرين، ومن ثم فإن الآثار الاقتصادية وعدم المساواة وسياسات الاستجابة المتعلقة بالنزوح ستزيد جميعها اليأس لدى المهاجرين، لذا فإن أولئك الذين يشعرون بأنهم مضطرين للحركة سوف يستخدمون المهربين والمتاجرين والجماعات غير المشروعة بشكل متزايد، وستزداد الهجرة داخل وبين الدول النامية ذات النظم الصحية الضعيفة، وسيسافر المهاجرين غير النظاميين في أماكن قريبة مع أشخاص آخرين، وسيعبرون الحدود الدولية دون توثيق أو فحوصات صحية، وهو ما سيعرضهم وزملاءهم وأي شخص في طريقهم لخطر شديد (Yayboke, 2020).

فبسبب التدابير الأوروبية المشددة عبر حدودها، كظروف الاستقبال اللاتقنة للمهاجرين غير الشرعيين، من تقيد بالالتزامات الإنسانية والصحية والسياسية، اتخذت covid 19 كذريعة لإغلاق حدودها الجنوبية أمامهم، وهو ما يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان أو القانون الدولي أو الأوروبي، وفي الوقت ذاته يمثل استقبال تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا تحديا كبيرا لها، خاصة بعد تفشي الجائحة وتراجع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، وبالتالي صعوبة ضمان ظروف استقبال مناسبة للمهاجرين واللجوءين، بالإضافة لإشكالية تقاسم المسؤولية والأعباء المالية والأمنية بين دول الاتحاد (Matthias, June 2020, P. 62).

غير أنه، وبالرغم من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون بقطعهم البحر المتوسط بالقوارب، انطلاقا من ليبيا وصولا إلى أوروبا، إلا أن الآلاف منهم لا يزالون يواصلون المرور، وهذا الشأن سيط تقرير جديد أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الضوء على الوضع في ليبيا، وأشار إلى أن المخاطر التي كانت تهدد أصلا حقوق الإنسان للمهاجرين، مثل الاختفاء القسري، والعنف الجسدي، والاحتجاز التعسفي، والتمييز، والاستغلال، والاتجار بالبشر، قد تضاعفت نتيجة تفشي الوباء، وهي في تفاقم بفعل آثاره المستمرة، لذا حث التقرير على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين مع استمراره والتعافي منه (<https://bit.ly/3x4S46D>).

هذا يعني، أن طريق البحر المتوسط الذي كان يمثل لسنوات عديدة طريقا مفضلا للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى ما يعتبرونه ملاذا آمنا في أوروبا، فقد أصبح أكثر فتكا عام 2021، حيث كثفت الدول الأوروبية عمليات الطرد والصد على الحدود البرية والبحرية، خاصة في الأشهر الأولى منه.

إضافة إلى ذلك، وما زاد الأمر حدة وضبابية، هو كيفية التعامل مع ملف المهاجرين بعد أزمة كورونا، خاصة أن محاولات الهجرة غير الشرعية مستمرة نحو أوروبا، فحسب المنظمة الدولية للهجرة، حاول أكثر من

13 ألف مهاجر العبور في اتجاه أوروبا، ما يعني وصول أعداد مهمة دون مراقبة في ظل تفشي الوباء وعدم وجود لقاح، والذي سيثير المخاوف من عدم التمكن من السيطرة عليه مجدداً، وهو ما سيكلف الدول تغطية ومراقبة صحية وتكاليف علاج وموارد مالية ضخمة ومعاناة العجز عن التكيف مع الأزمة الراهنة (عدني 2020، ص.61).

استناداً لما سبق، يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط نحو أوروبا، عرفت العديد من المحطات التاريخية المهمة وبتفاوتات متباينة، مثلت أعلى نسبا بعد 2011 نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفت دول منطقة المغرب العربي، غير أنه ومع ظهور جائحة كورونا سجلت انخفاضا، غير أنها عادت إلى الارتفاع وبمعدلات أعلى، بعد استئناف الحياة تدريجياً بالدول الأوروبية، تزامنا وفتح الشواطئ في مالطا، وإيطاليا، وإسبانيا، في ظل عدم وجود سياسات صحية رشيدة للحد من انتشار الوباء، ما ترتب على الدول المستقبلية العجز في التعامل مع الظاهرة، والتي راح ضحيتها المهاجرين عبر قوارب الموت.

إلا أن هذا، لا ينفي وجود العديد من السياسات الوطنية والدولية التي اتجهت إلى تجريم الهجرة غير الشرعية، لما لها تأثيرات على مختلف مناحي الحياة، فمثلا في المغرب تم اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر جوانب قانونية ومؤسسية مع إغفال الجوانب السيو-اقتصادية والتواصلية، كما قامت الجزائر بإجراء مماثل، حيث تم إدخال تعديلات على قانون العقوبات بإدخال مواد جديدة تجرم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الوطنية، بعقوبة تصل لمدة ستة أشهر، بينما تجرم الأشخاص المتواطئين والضالعين في هذه الحركة والمسؤولين عن شبكات الحرق بعقوبات تصل إلى 10 سنوات خاصة إذا كان الضحايا قصر أو في حالة تعرض المهاجرين للمعاملة السيئة والإهانة (غربي وآخرون 2014، ص.ص. 380-381) وتم أيضا اعتمدت سياسات وطنية قائمة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، إلى غاية صدور قانون 2009، الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان: "الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني"، وتم تعزيز هذه الخطوة بجملة من المصالح الأمنية لمكافحتها، والمتمثلة في مجموعة حراس الحدود وحراس السواحل ومصالح شرطة الحدود (بتقة 2018، ص. ص. 55-57).

نفس الشيء حدث في تونس، إذ تم سن قانون بتشديد العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين وعلى عصابات التهريب، حيث توسع المشرع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو ممن يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم، وشدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدة تتراوح بين 3 أشهر و20 عاما وبغرامات تصل إلى 100 ألف دينار تونسي، وأعطى القانون للمحكمة الحق في وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محدودة إذا كان ذلك يساعد في مباشرة هذه الجريمة (غربي وآخرون 2014، ص. 381).

أمام هذا المنع التصاعدي للهجرة غير الشرعية في مجتمعاتنا المغاربية، لم تعد آليات الردع المحلية كافية في مواجهة عوامل النداء-أزمات اجتماعية واقتصادية-، كفرص العمل،...، والتي تتيحها دول أوروبا والصورة النمطية للمهاجر الناجح العائد في ترسخ قناعة لدى الشباب المغاربي الراغب في الهجرة وتجعل منه يجازف بحياته من أجل الوصول إلى الضفة الأولى، أو ما تم تسميته بـ"جنة الفردوس" (مصباح 2020،

ص.234)، والدليل أعداد المهاجرين عبر المتوسط نحو أوروبا بصفة متواصلة وبإصرار بعد استقرار الوضع الصحي بها منذ ظهور الجائحة.

بالرغم من هذه النقاشات الغربية، إلا أنه لا يجب التمرکز حولها في التفسير، فلكل نقاش بيئته المناسبة لذلك، وبحكم بيئتها العربية، فيتعين علينا الاستعانة في تفسير هذه الظواهر الدولية من الجهود الفكرية في التاريخ العربي الإسلامي وإلى دستور شريعتنا الإسلامية – القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

خاتمة:

في ختام هذا البحث نخلص إلى النتائج الآتية:

- ✓ شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية المغربية اتجاه أوروبا، العديد من المسارات عبر محطات تاريخية متباينة ومتميزة، والتي عرفت تفاقماً نتيجة الأزمة الأمنية والسياسية التي تعرضت لها دول المنطقة بعد 2011.
- ✓ أثرت جائحة كورونا على مسار ظاهرة الهجرة غير الشرعية المغربية نحو أوروبا، وجعلتها في منحنى تنازلي، منذ ظهورها الأولي، بسبب تدهور الأوضاع الصحية وسياسات الحجر الصحي من قبل الدول الأوروبية، غير أنها تحولت إلى منحنى تصاعدي في منتصف عام 2020، وهو تأكيد على استمرار تدهور تلك الأوضاع في المنطقة وبالتحديد ليبيا، التي تعتبر منطقة مصدرة للعبور، إضافة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية.
- ✓ التحول في مسار الظاهرة بفعل الجائحة يفيد في عدم وجود سياسات رشيدة لدول المصدر، التي من المفترض أن منحها فترة الحجر الصحي فرصة لمراجعة سياساتها الداخلية، وتنفيذ سياسات بديلة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والنتيجة تزايد قوارب الموت، وهو ما جعلنا نقوم بوضع بعض الاقتراحات لحكومات تلك الدول في سبيل التحكم والتقليل من هذه الظاهرة، وهي كالاتي:
- إعادة بناء عقد اجتماعي سياسي جديد، بهدف إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع في دول المنطقة.
- استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية.
- تدعيم الحوار الاجتماعي للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية المغربية.

قائمة المراجع

1. Annaji, M. (2010). *Patterns and trends of migration in the Maghreb, Migration and the Maghreb*. Washington USA: The Middle Institute.
2. Matthias, L. (June 2020). Covid-19 impact on international migration: upheaval in the short run, but few lasting effects. *Kiel institute for the world economy* (N 26).
3. Meer, N., & Villegas, L. (2020). *The Impact of covid 19 on global migration*. Glimer: University of Edinburgh.
4. Yayboke, E. (2020, March 25). Five Ways Covid-19 Is Changing Global Migration. Center for Strategic and International Studies.
5. ابتهاج رياض ضبع العبدلي. (2019). الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين من المنظور الدولي. مجلة كلية المعارف الجامعية، م. 29 (1.ع).

6. أسماء أمين. (07,11,2021) كورونا يتسبب في تراجع الهجرة غير الشرعية 27% خلال 2020. تاريخ الاسترداد 12 01 2021، من <https://bit.ly/3JP9ZFN>
7. أسماء أمين. (09, 11, 2020). الهجرة غير الشرعية لأوروبا تتسبب في وفاة 1146 شخصا خلال الـ 6 أشهر الأولى عام 2021. تاريخ الاسترداد 12 02 2021، من <https://bit.ly/40xiQCh>
8. أكرم عدني. (2020). أزمة كورونا وتأثيرها على مستقبل الهجرة الدولية. تأليف مجموعة باحثين، تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020. مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية.
9. الأمم المتحدة. (10-12-1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الجمعية العامة للأمم المتحدة 218 ألف (د-3).
10. الأمم المتحدة (المحرر). (06, 09, 2021). كوفيد-19 يساهم في تفاقم المخاطر التي تهدد حقوق المهاجرين في ليبيا. (مكتب المفوض السامي، المنتج) تاريخ الاسترداد 12 03 2021، من <https://bit.ly/3x4S46D>
11. الأمم المتحدة. (جويلية 2018). الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. المغرب: مراكز.
12. الهجرة الدولية: البحر المتوسط الأكثر دموية في العالم. (25, 11, 2017). تاريخ الاسترداد 11 29 2021، من <https://bit.ly/3DLpGU>
15. خبراء: كورونا ستزيد من الهجرة الاقتصادية. (9, 11, 2019). تاريخ الاسترداد 12 02 2021، من مهاجرون نيوز: <https://bit.ly/3JPYWwk>
16. خديجة بتقة. (جوان، 2018). الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على سياسات دول شمال إفريقيا... المغرب والجزائر أنموذجاً. (المركز العربي الديمقراطي، المحرر) مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م.1(ع.2).
13. عائد عميرة. (16, 07, 2020). القصة الكاملة لمسارات الهجرة غير النظامية في ليبيا. تاريخ الاسترداد 10 10 2021، من <https://bit.ly/3YdhR8C>
14. عبد النور ناجي. (2008). الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط-ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي. الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة.
15. عمر سعداوي. (جويلية، 2021). فيروس كورونا وقضايا العولة من منظور العلاقات الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.10(ع.3).
16. فايزة ختو. (2011). البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية: 1995-2010. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر 3. كلية العلوم السياسية.
17. كرم أبو الحلا أبو شاويش. (2018). سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل (2011-2016) (دراسة حالة ألمانيا). رسالة ماجستير في برنامج الدراسات الدولية. فلسطين، جامعة بيرزيت.
18. محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية. (11, 03, 2005). تاريخ الاسترداد 12, 20 2021، من <https://bit.ly/2SyAv8a>
19. محمد الشرفاوي. (2020). التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية. (ج.2، المحرر) مركز الجزيرة للدراسات.
20. محمد بلقاسم. (2021). تحديات الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م.10(ع.2).
21. محمد غربي، وآخرون. (2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة. الجزائر، بيروت: ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية.
22. مجموعة باحثين (2020)، تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020. مصر: مكتبة الإسكندرية.
23. مجموعة باحثين (2020)، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

24. مجموعة مؤلفين (2020). ط1. سؤال الأمن والعملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية. قسنطينة، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق.
25. مساعد عبد المعاطي شتيوي. (2014). التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ندوة حول: الهجرة غير الشرعية - الأبعاد الأمنية والإنسانية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
26. مسعود دخالة. (أكتوبر، 2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: التداعيات وآليات مكافحتها. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 5.
27. وفاء عماري. (11 03، 2021). مجلس أوروبا يستنكر وضع المهاجرين المخزي في البحر المتوسط. تاريخ الاسترداد 11 29، 2012. <https://bit.ly/3x7QMYB>
28. وليد عبد الحى. (2020). مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد19). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.